Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

المعاملات المالية غير التلامسية في ظل جائحة كورونا وتحديات التنمية الاقتصادية المستدامة

أ.م.د.عامر سامي منير
أ.م.د.سهيلة عبد الزهرة مستور
أ.م.د.مصطفى كامل رشيد

استلام البحث: 28/08/2021 **مراجعة البحث:** 09/09/2021 **قبول البحث:**10/09/2021

ملخص الدراسة:

فرضت جائحة كورونا ظروفا اقتصادية جديدة في كافة بلدان العالم، كان بعضها مثبط لاهم الانشطة الاقتصادية اليومية لكافة المواطنين حول العالم، وتمثل البعض الاخر منها بتحديات امام الحكومات من اجل المضي قدما في تعزيز اهم البرامج الاقتصادية الداعمة للتقانة. تعد التعاملات المالية الملموسة واهمها النقود الورقية في النشاط اليومي للمواطنين واحدة من مصادر انتقال عدوى فايروس كورونا، مما وضع البنوك المركزية في العالم امام تحد كبير، يتمثل في كيفية ايجاد قنوات بديلة تعزز النشاط الاقتصادي اليومي للمواطنين ويحظى بالمقبولية والامان في ان واحد. لذالك تم التوجه نحو المعاملات المالية غير التلامسية (قنوات الدفع الالكتروني) في ظل بيئة الشمول المالي الذي يعتزم العالم تحقيقه على نحو جيد. فرضية البحث ان ازدياد شراسة فايروس كورونا يزيد من حدة التحديات الالكترونية والفجوة الرقمية في الاقتصادات النامية عموما والعراق خصوصا. مما يولد قناعات فردية بعدم جدوى الانتقال المالي الالكتروني في ظل تراجع الوعي المالي لدى الجمهور. توصل البحث بان العراق في ظل جائحة كورونا يواجه تحديات شخصية في قناعات المواطنين في ظل ضعف الوعي المالي من اجل تضييق الفجوة الرقمية، وتحديات موضوعية تتعلق بالانظمة المؤسسية المالية ونوعية البنى التحتية اللازمة لدعم الشمول المالي والانتقال الى التعامل المالي غير التلامسي، من اجل تقليل مخاطر انتشار فايروس كورونا. اوصى البحث ببذل المزيد من الجهود والدعم المؤسساتي على المستوى المحلي والعالمي في العراق من اجل اعتماد التسويات الالكترونية على نحو جيد، في طار مواجهة فايروس كورونا ودعم خطط التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: النقد الالكتروني، الفجوة الرقمية، البنك المركزي، التنمية الاقتصادية المستدامة، الشمول المالي.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

Intangibles financial transactions under Coronavirus pandemic and the challenges of sustainable economic development

Asst. Prof. Dr. Amer Sami Mounir
Asst. Prof. Dr. Suhayla Abdel Zahra Mastour
Asst. Prof. Dr. Mustafa Kamel Rasheed

Abstract:
The Corona pandemic imposed new economic conditions in all countries of the world, some of which were disincentive to the most important daily economic activities for all citizens around the world, and some of them represented challenges for governments in order to move forward in promoting the most important economic programs supporting technology. Tangible financial transactions, the most important of which is paper money in the daily activity of citizens, is one of the sources of transmission of Corona virus infection, which has put the central banks in the world in front of a great challenge, which is how to find alternative channels that enhance the daily economic activity of citizens and enjoy acceptance and safety at the same time. Therefore, the approach has been directed towards non-contact financial transactions (electronic payment channels) in light of the environment of financial inclusion that the world intends to achieve well. The research hypothesis is that the increasing ferocity of the Corona virus increases the severity of the electronic challenges and the digital gap in developing economies generally and Iraq in particularly. This generates individual convictions of the futility of electronic financial transfer under the decline in financial awareness among the public. The research problem is that the physical use of money in settling financial transactions for the activities of citizens increases the risk of spreading the Corona virus in developing countries under the retreat of preventive measures from this source. The importance of the research in that it sheds light on the most important challenges posed by the Corona pandemic to the Central Bank of Iraq in accelerating steps of financial inclusion and safe digitization throughout the Iraqi provinces, as a means of support for sustainable economic development plans that have faced great challenges in the health and educational sector in Iraq. The research concluded that Iraq, under the Corona pandemic, faces subjective challenges in the convictions of citizens under the weak financial awareness in order to narrow the digital gap, and objective challenges related to the financial institutional systems and the quality of the infrastructure needed to support financial inclusion and the transition to contactless financial dealings, in order to reduce the risks of spread Coronavirus. The research recommended that more efforts and institutional support be made at the local and global level in Iraq, in order to properly adopt electronic settlements, in the context of confronting Corona virus and supporting sustainable economic development plans.

Keywords: electronic cash, digital gap, central bank, sustainable economic development, financial inclusion.

المقدمة

تعرف النفود الالكترونية بانها عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل[1] وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين[2] :

أ- حامل النقد الالكتروني : Le porte –monnaie électronique يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.

ب- النقد الافتراضي : La monnaie virtuelle عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت.

تتمتع النقود الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها كالتالي[3] :-

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

1- تسمح النقود الإلكترونية بتحويل الأموال من شخص أخر عن طريق التحويلات المالية الإلكترونية

أ- تحتفظ النقود الإلكترونية بقيمتها المادية في صورة معلومات إلكترو نية غير مرتبطة بأي حساب مصرفي.

2- يمكن تقسيم النقود الإلكترونية إلى وحدات نقدية صغيرة وذلك لتسييل إجراء المعاملات ذات القيم المحدودة.

مراحل النقود

بدا الانسان فى البداية بعملية المقايضة ثم النقود السلعية ثم المعدنية والورقية ثم اتت مرحلة زيادة الحسابات البنكية وتوفر عناصر تكنولوجية ادت الى ظهور وسائل الدفع الائتماني ومنه الات الصرف الذكي والوحدات الطرفية عند نقاط البيع ومع التطور الحديث فى العلم اصبح قريبا جدا متاح وسائل الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف المحمول[4].

اهمية الدفع الإلكتروني

يعتبر الدفع الإلكتروني مهما للغاية لا نه يوفر وقتا ومجهودا للأفراد لشراء مستلزماتهم وايضا الشركات من خلال تعاملهم مع بعضهم ايضا وهذ ادى الى زيادة حركة التبادل بين الشركات والافراد ومنه زيادة الاقتصاد بشكل عام [5].

مخاوف الدفع الإلكتروني

ينتشر دائما مخاوف عند الناس من اى شى له علاقة بالدفع الإلكتروني حتى من خلال وسائل الدفع الائتماني والشراء من خلال الانترنت [6] او حتى فى العموم نظرا لخوفهم من السرقة والى ماذاك ولكن ياتى ايضا زيادة المخاوف بعد اختراق الكريدت كارد الخاص بافراد وشركات كبيرة وعلى الرغم من تقديم البنوك والشركات لوسائل امنة ومحاولات التعزيز الامنية المستمرة من الشركات حتى يطمئن الناس ولكن تظل هناك مخاوف دائما من اى وسيلة دفع الكترونية ولكن مراحل التطور تفرض على اشخاص كثيرون اشياء لمواكبة الحياة واستكمالها حتى وان كنت لا تؤمن ايمانا كاملا بما تفعل.

وسائل الرقابة على الدفع الإلكتروني

تقوم بتلك الوسائل البنوك حيث تعتبر اهم الإجراءات التى يتخذها البنك لكى يتم فرض اجراءت امنية على الوسيلة سواء لطريقة الدفع او على العميل بداية من مرحلة اصدار البطاقة ثم تشغيلها واستخدام العميل لها والعلاقة بينهما اثناء ذلك فيما يواجه العميل من مشكلة[7].

تحديات الدفع الإلكتروني

طبقا لتقرير اجرى على اغلب مستخدمى طرق الدفع الإلكتروني ان اغلب التحديات التى تواجهم هى عدم وجود تشريعات او قوانين اساسية تخدم تلك العملية انما القوانين التى تضع يضعها البنك فقط لتسير عملية الدفع[8] واعطاء ضمانات فقط مع التطور التكنولوجى الكبير تزداد اجراءت الحماية على طرق الدفع الالكترونى سواء من خلال البنك او من خلال الافراد نفسهم

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

فالوضع اصبح اكثر امانا مما سبق مما جعل كثير من الاشخاص يتخلون عن خوفهم ويستخدمون تلك الوسائل فى سبيل راحتهم [9].

ثانيا : الفجوة الرقمية: Digital divide (بالإنجليزية: Digital Divide) هو مصطلح حديث ظهر في علم الحاسوب و علوم الأجتماع في بداية الألفية الجديدة .الفجوة الالكترونية : هي الفجوه بين الذين بمقدورهم أستخدام الأنترنت عن طريق امتلاكهم المهاره اللازمة والقدرة المادية و بين الذين لا يستطيعوا استخدام الأنترنت[10].بعض الدراسات تنسب الفحوة الرقمية إلى الفجوه بين مستخدمي وسائل الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وعدم مستخديميها. ظهور المصطلح جاء مع الأنتشار الواسع للتجارة الكترونية والحكومة الالكترونية فبدأ جدل واسع بين العلماء عن وضع الناس الذين لا يستطيعوا أستخدام الأنترنت وهل سيفوتهم الكثير من الفوائد والخدمات المقدمة لمستخدمي الأنترنت و هل الأنترنت ساهم بخلق فجوه في المجتمع. خصوصا المجتمعات الغربية حيث تصل نسبة أستخدام الإنترنت في الولايات المتحدة وكندا إلى حوالي 70% من السكان[11].

ثالثا– البنك المركزي : يشير مفهوم البنك المركزي الى البنك الذي يقع على عاتقه إصدار العملات النقدية للدولة التي يتمركز فيها كما يقوم على مراقبة الحركات المالية التي تتعلق بالبنوك المحلية والدولية التي تمتلك ترخيص بالعمل على أراضي الدولة، ولذلك أطلق عليه أسم البنك المركزي، وذلك بسبب اعتباره المركز الرئيسي للنقود، كما يعتبر المصدر الاساسي التي تتبع له جميع البنوك وبطريقة مباشرة، فلا يجوز لأي بنك البدء بالعمل دون أن يتم تسجيله في البنك المركزي، كما يتوجب على كافة البنوك إيداع جزء من رصيده في البنك المركزي.

أهم و أبرز خصائص التي تمييزه البنوك الأخرى، ومن أهمها[12]):

1. في أغلب الأحيان يكون النك المركزي من ممتلكات الدولة التي تتمركز فيه.
2. يركز وبشكل كبير على العملة النقدية الخاصة بالدولة التي تابعة لها.
3. لا يعتبر الهدف الأساسي للبنك المركزي وهو الحصول على الأرباح، بل تكمن وظيفته في النشاطات المصرفية والنقدية.
4. لا يستطيع المواطنين العاديين فتح حساب لإيداع رصيدهم فيه.
5. يمكن تداول النقود قانونياً. ي
6. البنك المركزيّ في قمة هرم المؤسسات المالية والمصرفية.
7. يمتلك البَنك المركزيّ السلطة لمراقبة جميع المؤسسات المصرفية. إقرا أيضا:
8. والت ديزني: من هو والت ديزني ملك الرسوم المتحركة وظيفة البنك المركزي هناك العديد من الوظائف التي تقع على عاتق البنك المركزي، مثل إصدار النقود،

أما الوظيفة التي تميزه عن البنوك الأخرى

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

هو أن كل بنك من البنوك المركزية يحتوي على المال الاحتياطي المخصص للدولة التي يتمركز بها، كما يقوم بصرف مبالغ من المال الاحتياطي كلما تتطلب الأمر، كما يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالودائع المالية التي تقدم من جهات مختلفة للدولة، وتصرف هذا الودائع كلما اقتضت الحاجة[13].

المعايير الذي يعتمد عليها البنك المركزي

هناك من مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها إصدار النقود، ومن أبرزها: الإصدار الحر: وهو الإصدار الغير محدد بكمية معينة من النقود، ويتم تحديدها من خلال السياسات النقدية للدولة التابعة لها. الحد الأقصى للإصدار: وهو عدم مساواة العملة النقدية بالذهب، فهو قائم على القانون النقدي لكي يتم تحديد أعلى كمية ممكنة من نسبة إصدار النقود.

رابعا– التنمية الاقتصادية المستدامة

التنمية الاقتصادية تعني : التغيرات النوعية او الزيادة المضغوطة والسريعة والمستمرة ، خلال مدة قصيرة نسبياً ، في متوسط دخل الفرد الحقيقي بنسبة معينة سنوياً ، بالتزامن مع التغيير المصحح في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والبشري والبيئي ، وتحدث التنمية بشكل غير تلقائي وإنما بفعل تدخلي تحفيزي من الدولة والمؤسسات المعنية ، وتهدف الى استخدام كل الموارد المتاحة وبأعلى كفاءة لتحقيق اعلى مستوى للناتج ، والانتقال لأبعد نقطة عن الاصل لمنحنى امكانات الانتاج[14] .

اما النمو الاقتصادي : فهو التغيرات الكمية او الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، على امتداد الزمن بنسبة معينة سنوياً ، بشكل تلقائي او تحفيزي ، والانتقال على منحنى امكانات الانتاج لأبعد نقطة ، بتأثير تعميق رأس المال والتغير التكنولوجي، ويحدث الاستخدام الكامل وبأعلى كفاءة ، ويكون على مدد زمنية طويلة نسبياً[15] .

تعريف التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي هي عبارة عن ذاك النوع من التنمية الذي يعمل على تلبية احتياجات البشر ولكن بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة. السعي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة هو سعي إلى إنقاذ الكوكب، أو بالأحرى إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولعل ما يميز هذا النوع من التنمية أنها تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية والبيئية على حد سواء؛ أي أنها لا تُغلّب إحداها على الأخرى بل تعمل على إحداث نفع في الناحيتين، والعمل على الاستدامة بشكل عام[16] .ومن نافل القول إن التطرق إلى التنمية الاقتصادية المستدامة جاءت بعد الممارسات الاقتصادية الخاطئة التي تسببت في إنهاك الكوكب، واستنزاف موارده، والسطو على حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد التي يجري السطو عليها وإتلافها يومًا بعد آخر.

خامسا– ما هي أهمية الشمول المالي :الشمول المالي هو أحد أهم الأسباب والمحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي لأي دولة في العالم وهو أيضًا أحد أهم الاسباب الأساسية للاستقرار المالي للدول . ويعود السبب في هذا إلى ان الحالة الاقتصادية لأي دولة في العالم لا يمكن ان تستقر إذا كان هناك عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي للدولة ، كما ان الشمول المالي يضمن للمؤسسات المالية تطور منتجاتها وتنافسها بين بعضها البعض

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

بهدف تقديم منتجات مالية أرخص وأسهل ولمراعاة مصلحة المستهلك. لتحقيق الشمول المالي، يجب أولا عمل دراسة لمعرفة إذا كانت الخدمات المالية المتوفرة مناسبة ام لا، وما يريده المستهلك من الخدمات المالية المختلفة، وتلك هي الخطوة الأولى لتستطيع الدولة وضع أهداف ترفع بها مستوي الشمول المالي، و في تلك الحالة حماية المستهلك تكون مهمة جدا بهدف زيادة ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي للدولة ، ويتم هذا عن طريق حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، وحصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة، وتزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية، وتوفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل، وكذلك الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية[17].

تطور المعاملات غير التلامسية وتحديات التنمية المستدامة في العراق

أولاً : تطور عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

يستدل من عرض النقد الضيق مدى اتساع او انقباض المعاملات النقدية في الاقتصاد، فكلما ارتفعت حصة النقد المتداول فيه دل ذلك على ارتفاع استخدام النقد على حساب الودائع في مجرى التداول، ما يعني ان هنالك ثمة اختلال امام المصرف والعميل على حد سواء. تتين لنا البيانات الخاصة بمكونات عرض النقد بمعناه الضيق (M1) للمدة (2014–2019) ان نسبة صافي العملة في التداول الى عرض النقد الضيق لم تقل عن (49.6) وذلك في عام 2014 من مجموع عرض النقد ووصلت الى 55% في نهاية المدة (2019) في حين بلغ اعلى معدل لنسبة الودائع الجارية الى عرض النقد الضيق (50.4%) عام 2014، وادنى معدل لها كان (44.3%) عام 2016، وكما هو موضح جدول (1) هذا يدل على ان هناك عزوفاً من المواطنين عن التعامل مع الجهاز المصرفي . ولعل هذا العزوف مبنيا على ثمة مشاكل استهدفت العملاء من استخدام الاروقة المصرفية تاتي في مقدمتها عدم الاستقرار الأمني وما افرزه من مشاكل مالية ومصرفية تسببت بضعف العديد من المصارف في مواكبة التطورات المالية واستيعاب الفنون التقنية في الصناعة المالية، فضلا عن رداءة الخدمات المصرفية التي اثرت في نفسية العملاء من ارتدياد المؤسسات المصرفية.

جدول (1):مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 في العراق للمدة (2014–2019) مليار دينار/%

السنوات	عرض النقد (M1)	صافي العملة في التداول	نسبة المساهمة صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	نسبة المساهمة الودائع الجارية
2014	72692	36072	49.6	36620	50.4
2015	69613	34855	50.1	34757	49.9
2016	75523	42075	55.7	33448	44.3
2017	76986	40343	52.4	36643	47.6
2018	77828	40498	52	37330	48
2019	86770	47723	55	39046	45

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات متنوعة.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

اما نسبة عرض النقد الضيق (رصيد المعاملات) من عرض النقد الواسع (كما في الشكل (1)) فقد تراوح بين (80%–84%) خلال مدة البحث، فقد بلغت اعلى نسبة (83.88%) عام 2019، وادنى نسبة كانت (80.12%) عام 2014. وهذا ما يؤكد حقيقة تنقيد الأصول المالية في العراق بشكل مباشر وهو ما شكل تحد واضح امام اللجنة العليا للصحة والسلامة بشأن المخاوف من انتشار وباء فايروس كورونا، اذ تعد النقد التلامسية من اهم قنوات انتقال العدوى بين صفوف السكان على مختلف الاعمار، وعلى الرغم من تدابير الوقاية والتعقيم الذي استخدمته الكثير من الاسر العراقية، ولكن هنالك ضعف في وعي شريحة واسعه من السكان بشأن تداعيات الوباء وهو ما شكل تحد واضح لدى صانع القرار الصحي من اجل مواجهة هذا الامر بشكل سريع من خلال تعبئة الاعلام الصحي بشكل مستنفر لتفادي زيادة اعداد الإصابة بفايروس كورونا.

الشكل (1) نسبة عرض النقد الضيق الى عرض النقد الواسع في العراق للمدة (2014–2019) (%)

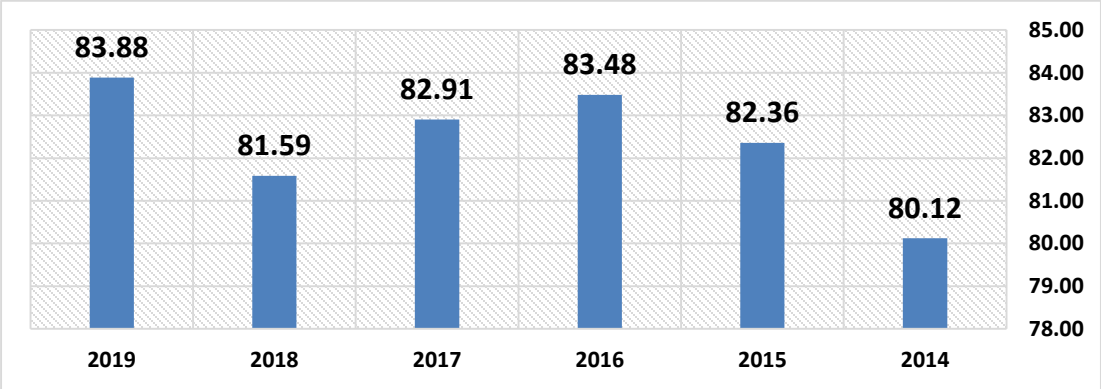

المصدر:من عمل الباحثين استنادا الى:

– البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات متنوعة.

في حين كان من يتمتع بالوعي المصرفي قليل جدا ممن استخدم الاروقة المصرفية وقلل قدر المستطاع الاستخدام المباشر للنقد، اذ يبين الشكل (2) ان نسبة مستخدمي الودائع (التوفير، الثابتة) بحسب مدة البحث، كان (19.88%) عام 2014 وقد انخفضت هذه النسبة تدريجيا لغاية عام 2016 لتبلغ (16.52%)، وبعد ذلك قد تحسنت قليلا حتى بلغت عام 2018 (18.41%) وقد عادت للانخفاض عام 2019 بعد انتشار وباء كورونا اذ بلغت (16.12%) فقط من مجموع عرض النقد الواسع.

الشكل (2) نسبة الودائع (التوفير،الثابتة) الى عرض النقد الواسع في العراق للمدة (2014–2019) (%)

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

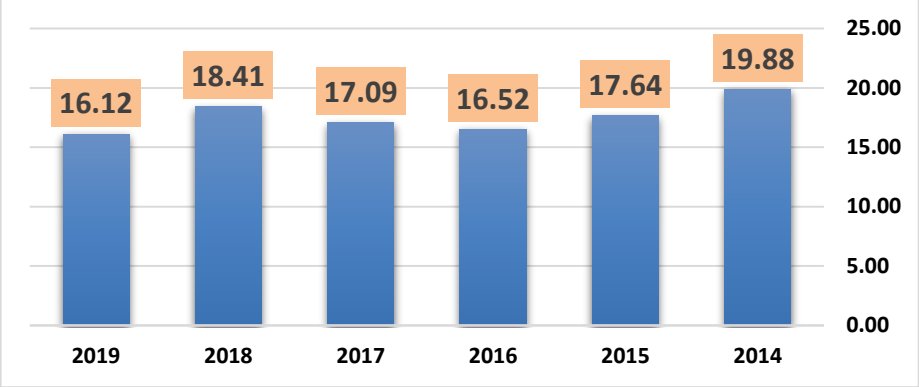

المصدر:من عمل الباحثين استنادا الى:

– البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات متنوعة.

ثانياً : الكثافة المصرفية

يشير مفهوم الكثافة المصرفية الى عدد السكان لكل مصرف وكلما انخفض هذا المؤشر دل ذلك على انتشار العادات المصرفية . وتشير المعايير الدولية ان النسبة المقبولة هي مصرف لكل (10000) مواطن في حين نجد ان الكثافة المصرفية في العراق هي مصرف لكل (35000) مواطن اي انه يزيد بمقدار (3.5)[18] مرة عن المعايير الدولية خلال المدة (2014–2019) ، مقابل هذا الانخفاض فقد ادى التحوط العالي وحالة اللايقين من جهة والركود الاقتصادي الى تأكيد المصارف العراقية على الاحتفاظ بسيولة عالية وذلك بفعل ورغبة العديد من المصارف في الانخراط في الأنشطة المصرفية سهلة الأرباح (مثل نشاط نافذة بيع العملة الأجنبية) والابتعاد عن الأنشطة المصرفية الداعمة للنمو الاقتصادي والاستثمار الحقيقي من جهة اخرى. مما اثر سلبا في تمويل خطط التنمية الاقتصادية الامر الذي عرض العديد من مراحل خطط التنمية الاقتصادية المستدامة الى التعثر والتوقف، خصوصا فيما يتعلق بالمشاريع التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي بعض الأحيان تسبب قلة التمويل المصرفي لخطط التنمية المستدامة في جعلها حبر على ورق بعيدا عن التنفيذ.

ثالثا : الفئة الداخلة في عملية الشمول المالي

تمثل نسبة الشباب من الاعمار (15 – 35) سنة نسبة عالية من مجموع السكان، اذ تتجاوز 30% من مجموع السكان، وهي نسبة مهمة جداً تمثل قاعدة اساسية وداعمة بشكل قوي بشكل لعملية الشمول المالي وعنصر قوة للجهاز المصرفي. ان هذه الفئة الشبابية تعد الفئة النشطة اقتصاديا ويعول عليها صانع القرار في العملية التنموية والاستثمارية، اذ ما تم توظيفها على نحو جيد في عجلة الإنتاج، وتدريبها وتاهيلها على نحو يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة، في الواقع ان هذه الفئة الشبابية تعاني من قصور في التعليم الاولي مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب، فضلا عن احتقان سوق العمل بسبب ضعف دور القطاع الخاص، بسبب عدم استقرار الأمني والسياسي ومن ثم الاقتصادي، وهذا احد العوامل الهامة التي وقفت كتحد امام المضي قدما في الشمول المالي، والذي قوض سلامة الاجراء باتجاه الانحسار المالي وضعف تطبيق سياسة الشمول المالي بين الاقضية والنواحي والمدن العراقية، زد على ذلك ضعف الدخول التي تسمح بإعادة توجيهها نحو الادخار

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وزيادة الشمول المالي، وقد تسببت جائحة كورونا بتوقف حتى ابسط الإجراءات التي اقدم عليها البنك المركزي اثناء سعيه لتطبيق استراتيجية الشمول المالي على الرغم من التحديات التي واجهتها عملية الزام المصارف بالتطبيق.

رابعاً : استراتيجية البنك المركزي فيما يخص توطين الرواتب

عمل البنك المركزي على وضع استراتيجية الشمول المالي وهدفها انتاجية الخدمات المصرفية والمالية لشرائح المجتمع بكلف مناسبة فضلاً عن دعم اهداف التنممية المستدامة وطبق مشروع توطين الرواتب بالتعاون مع المصارف الحكومية والخاصة مما ادى الى ارتفاع نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي الى (26%) في عام (2018) بعد ان كانت النسبة (11%) عام (2014) ، ولكن تبقى النسبة المذكورة منخفضة قياساً لدول العالم إذ تصل هذه النسبة في السويد مثلاً الى (98%)[19] من السكان البالغين مع ملاحظة أن توطين الرواتب في العراق تم بشكل اجباري وقد نتج عنه تعامل اكثر من (3) مليون موظف مع الجهاز المصرفي . وبسبب ضعف وعي الافراد وعدم رغبتهم في ارتياد او التعامل مع المصارف أدى الى تنقيد الرواتب حال نزولها في حسابات الموظفين الموطنين، وفي ظل جائحة كورونا فقد أدى ازدياد استخدام التنقيد للتعاملات النقدية والمالية في الاقتصاد، الى تفشي الوباء بشكل كبير بين صفوف السكان، والذي حصد العديد من الأرواح بين السكان.

خامساً : الخطة الاستراتيجية (2016 – 2020)

يسعى البنك المركزي العراقي الى تعزيز مفهوم الشمول المالي في ادراج جميع الفئات الاجتماعية في النظام المالي الرسمي في الدولة وحمايتهم مالياً من خلال تعريفهم بحقوقهم ومنح الفرصة امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالوصول للخدمات المالية والتمويل مما ينعكس بشكل ايجابي على زيادة وخلق فرص عمل جديدة تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ومن ثم خفض مستويات البطالة والفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة إذ يعد الوصول الى الخدمات المالية محفزاً للحد من الفقر وتعزيز الشمول المالي عن طريق رفع مستوى استخدام التكنلوجيا واحداث تحولات جوهرية في نماذج الاعمال من خلال المبادرات المشتركة مع القطاعين العام والخاص لتمكين الشرائح الاكثر فقراً ، وقد حاول البنك المركزي العراقي وضع مبادرة هدفها ترسيخ ثقافة التمويل الأصغر وبناء نظام مصرفي شامل يتوعب الشرائح النشطة اقتصادياً وغير قادرة على الوصول للاستفادة من التمويل التقليدي[20] .ان الكثير من الشرائح المستهدفة تقع ضمن شريحة المتضررين من الظروف الامنية والسياسية مما ادى الى خروجها من الاقتصاد الرسمي كمنتجين ومزارعين وحرفيين الى الاقتصاد غير الرسمي كباعة متجولين غير مستقرين على صعيدي العمل والسكن وأرتبطت هذه الشرائح بثقافة الدعم والمعونات الحكومية وغير الحكومية وعدم القدرة على التنظيم وتصنيف اعمالهم في القطاع غير الرسمي الذي لا يتوافق مع أسس وضوابط التمويل الأصغر في القطاع المصرفي .

أن تعزيز الشمول المالي يحتم الاستفادة من التطورات التكنلوجيه وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية (Digital Financial Services) والدفع عبر الهاتف المحمول مما يعزز فرص الوصول الى الخدمات المالية وبتكلفة أقل وفاعلية أعلى ، فضلاً عن تعزيز انتشار شبكة مقدمي الخدمات والاهتمام بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لخدمة المشاريع متناهية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

الصغر مما يسهم في توفير فرص العمل وتحقيق دخول للفئات الاجتماعية الفقيرة فضلاً عن تقليل أستخدام النقود التلامسية وبالتالي الاسهام في تقليل آثار جائحة كورونا.

سادساً : التعامل المصرفي

لقد بلغ عدد الحسابات المصرفية في المصارف العراقية أكثر من (4.8) ملايين حساب وعدد البطاقات المصرفية المفعلة أكثر من (11.2) مليون بطاقة والسبب الاساس في ذلك هو توطين الرواتب ، وكان هناك تعاون بين البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والخاصة في مشروع التوطين المذكور إذ أسهمت مصارف القطاع الخاص بنسبة مقبولة من أستيعاب التوطين بل يمكن أن نقول أن بعضها قد تفوق على المصارف الحكومية نتيجة السهولة في تقديم الخدمات للزبائن فضلاً عن ذلك فأن أرتفاع نسبة المتعاملين في القطاع المصرفي الى 26% في نهاية عام 2018 بعد أن كانت النسبة 11% عام 2014 يمكن أن يكون مؤشر أيجابي إذ ان النسبة أرتفعت أكثر من 50% في عدد المتعاملين مع المصارف رغم التحفظات التي يمكن أن تثار حول هذا الارتفاع وقد يكون أهمها أن توطين الرواتب جاء جبرياً في حين أن التعامل مع المصرف يفترض أن يكون أختيارياً ، لذا ينبغي أن يكون هناك تسهيلات أدارية ومحفزات مالية لتقليل تنقيد الرواتب حال وصولها الى المصرف

سابعاً : ظاهرة الاكتناز

وضح لنا الجدول (1) أن حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي تمثل (55%) من حجم عرض النقد بمفهومه الضيق لعام 2019 فضلاً عن ذلك فأن (77%) من صافي العملة في التداول خارج الدورة المالية والاقتصادية أي أنها تعد ضمن الاكتناز وهذا يدل على انعدام الثقة بين المواطن والمصرف ووجود حالة من الانحسار المالي لذا أصبحت مشكلة السياسة النقدية والجهاز المصرفي كيفية أجتذاب هذا الاكتناز وعودة الثقة الى الجهاز المصرفي وأدخالها في الدورة المالية والاقتصادية ومن ثم تحجيم المخاطر التي تهدد ضياع الاموال وبالتالي خسائر كبيرة للاقتصاد العراقي[21] . كما تؤكد دراسة للبنك المركزي العراقي ان العوامل التي تقف خلف ارتفاع ظاهرة الاكتناز في العراق هي[22]:

1. قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية، فضلا عن التغيير المستمر في القوانين في المصارف الحكومية والأهلية.
2. مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف.
3. تاثير الفتاوى الدينية.
4. عدم استقرار الظرف الأمني.
5. نسبة الفائدة المتغيرة وغير المحفزة للادخار.
6. التعقيدات الروتينية غير الضرورية في المصارف بشكل عام.

ثامناً : التعاملات النقدية غير المنتظمة

تحدث هذه المعاملات بسبب أرتفاع أسعار الفائدة في المعاملات غير الرسمية فضلاً عن قلة الوعي المصرفي لدى المواطن وأنعدام الثقة بين الزبون والمصرف فضلاً عن تخلف البنى التحتية للجهاز المصرفي وضعف التكنلوجيا وتفشي الروتين .

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

أضافة هناك فقرة جديرة بالملاحظة آلا وهي مدى أستفادة الفئات الفقيرة من الادوات المالية وهي تعاني من سوء توزيع الدخل وإنخفاض مستوى العدالة الاجتماعية .

في ضوء ما تقدم نجد ان هناك صعوبات كبيرة واجهت استراتيجية الشمول المالي في العراق لعل أبرزها الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي إذ أن هناك (77%) من هذه الكتلة خارج الدورة المالية الاقتصادية، أي أنها تعد ضمن الاكتناز. لذا أصبحت مشكلة السياسة النقدية والجهاز المصرفي على اجتذاب الاكتناز وإعادة الثقة الى الجهاز المصرفي، فضلاً عن ان هناك تعاملات نقدية غير رسمية خارج الجهاز المصرفي بسبب عدم استقرار الظرف الأمني والسياسي واستشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتهريب العملة الصعبة خارج البلاد. اضافة الى قلة الوعي المصرفي لدى المواطن وانعدام الثقة بين الزبون والمصرف وتخلف البنى التحتية للجهاز المصرفي وضعف التكنلوجيا والروتين. وهناك محددات تقف عائقاً امام استفادة الفئات محدودة الدخل من المنتجات المصرفية، إذ انها تعاني انخفاض الدخل بسبب سوء توزيع الاخير وانخفاض مستوى العدالة الاجتماعية، كل ذلك ادى الى استمرار وترسيخ التعامل بالنقود الورقية والابتعاد عن التعامل بالنقود الالكترونية، مما انعكس في انتشار عدوى فايروس كورونا، مما اثر سلبا في كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي وانعدام فرص دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، خصوصا ان العراق وضع العديد من الخطط التنموية لكنها لم تنفذ على أرض الواقع، بسبب عدم أمتلاكها صفة الالزام فضلاً عن غياب الرؤى الاقتصادية الحقيقية للحكومات المتعاقبة، وعدم توفر قنوات التمويل اللازمة ووضع أستراتيجية التنمية المستدامة المتمثلة بتطوير البنية التحتية والحفاظ على نظافة البيئة، ان الاقتصاد غير المنظم من اهم التحديات التي تقف امام الشمول المالي وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وهو احدى العوامل الأساسية التي ساعدت على انتشار وتفشي فايروس كورونا بين صفوف السكان لكون التعامل فيه تلامسي وليس الكتروني.

الاستنتاجات

1. هناك أرتفاع واضح في نسبة صافي العملة في التداول من مجموع عرض النقد (M1) مما يدل على أنخفاض مستوى التعامل مع الجهاز المصرفي .
2. هناك تسرب في العملة النقدية يمثل إكتناز وبنسبة عالية بلغت (77%) وهذا يمثل ابتعاد جمع مهم من النقد المتداول عن الدورة الاقتصادية .
3. لقد ادت الظروف المؤسساتية المتمثلة بضعف البنى التحتية للجهاز المصرفي من جهة وقلة الوعي المصرفي للمواطن من جهة أخرى الى أنخفاض مستوى التعامل بالنقد الالكتروني وبالتالي أستمرار التعامل بالنقد الالكتروني وبالتالي أستمرار التعامل بالنقود التلامسية .
4. ادى الاعتماد المستمر على التعامل بالنقود الورقية (التلامسية) الى زيادة آثار جائحة كورونا .
5. لم تحقق أستراتيجية الشمول آثراً إيجابياً في دعم التنمية المستدامة اذ لم تكن هناك رؤى استراتيجية واضحة لدعم خطط التنمية التي تحتاج الى مسايرة جهاز مصرفي متطور مستخدماً لتكنلوجيا حديثة تواكب العصر .

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

التوصيات

1. العمل على تفعيل دور الجهاز المصرفي وبأتجاهين يكون الاول عن طريق رفع مستوى العمل المصرفي بادخال تكنلوجيا رقمية تواكب العصر ، والثاني هو رفع مستوى الوعي المصرفي للمواطن .
2. تفعيل دور المصرف كوسيط بين المدخر والمستثمر لسحب الاكتناز وادخاله في الدورة المالية والاقتصادية عن طريق أدوات السياسة النقدية ومنها سعر الفائدة .
3. دعم شريحة فئة الدخول المحدودة عن طريق أدوات السياسة المالية وأهمها تفعيل دور الضرائب التصاعدية وتقليل التفاوت في توزيع الدخول .
4. التثقيف المستمر بأهمية أستخدام النقد الالكتروني خصوصاً في الوقت الحالي لتقليل آثار جائحة كورونا.

المصادر

1. غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بالعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الجزء الاول (الاساسيات)،الطبعة الاولى، دار وائل، عمان – الاردن ، 2002 ، ص11 .
2. غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بالعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الجزء الاول (الاساسيات)،الطبعة الاولى، دار وائل، عمان – الاردن ، 2002 ، ص11 .
3. نسرين عبد الحميد نبيه ، الجانب الالكتروني للقانون التجاري ، منشأة المعارف،الاسكندرية ، 2008 ، ص11
4. محمد سعيد أحمد – أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية– منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 2010 ، ص 329–330 .
5. فاروق الاباصيري ، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديدة، القاهرة ، 2003 ، ص 105 .
6. احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان ، 2008، ص 157
7. نور عقيل طاهر ، النقود الالكترونية احد وسائل الدفع الالكتروني ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق ، العدد الاول ، السنة الرابعة ، 2012، ص131 .
8. وليد خالد عطية ، الوفاء بواسطة النقود الالكترونية (المشاكل والحلول) ، بحث منشور في مجلة القانون المقارن ، العدد 39 ، 2006، ص.92
9. خالد ممدوح ابراهيم ، ابرام العقد الكتروني "دراسة مقارنة" ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر ،2008 ، ص77.
10. نبيل علي ونادية حجازي،الفجوة الرقمية ،سلسلة كتب عالم المعرفة ،الكويت،العدد 318 ،ص62.
11. محمد سيد ابو سعد السعود، الامكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط،جسرالتنمية،ع95 ،الكويت،2010 .
12. وليد عيدي عبد النبي ، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي ،قسم بحوث والدراسات، البنك المركزي العراقي، 2018،ص6.
13. موقع البنك المركزي العراقي WWW.Cbi.iq

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

14. مدحت ومحمد ياسمين ابو النصر، التنمية المستدامة مفهومها–ابعادها مؤشراتها"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر،2014 .
15. حسين ديكان درويش ،ملامح وافاق التنمية الاقتصادية ،المجلة العراقية للعلوم الادارية ، ع15، جامعة كربلاء 2016،
16. فارس كريم بريهي، التنمية الاقتصادية وسياساتها المعاصرة،ط1 ،بغداد، مكتبة الضاد للطباعة والنشر،2019
17. وليد عيدي عبد النبي ، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، مجلة البنك المركزي العراقي :2018 .
18. موقع وكالة الانباء العراقية WWW.ina.iq .
19. مظهر محمد صالح ، الشمول المالي والتنمية المستدامة www. alfrago.com.
20. البنك المركزي العراقي ، الخطة الستراتيجية 2016 – 2020 .
21. عبد الزهرة محمد الهنداوي ، الشمول المالي والتنمية المستدامة www.radionawa.com .
22. جنان إسماعيل إبراهيم، تحليل ظاهرة الاكتناز في العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، العراق، 2017، ص:4–5.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية